A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/74
S/21068
4 January 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
JAN 9
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
تقرير مجلس الأمن
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا
الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، ومبادرات السلم
مسألة ناميبيا
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
مسألة قبرص
نزع السلاح العام الكامل
وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

مجلس الأمن
السنة الخامسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرسل إليكم طيه النصين الفرنسي والانكليزي للنتائج التي خلُصَ إليها رؤساء دول أو حكومات الدول الـ ١٢ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لدى انعقاد المجلس الأوروبي في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ في مدينة ستراسبورغ (انظر المرفق) .

وأكون ممتنا لو تفضلتم باتخاذ اللازم نحو تعميم هذه الرسالة مع مرفقها بوصفهما من الوثائق الرسمية للجمعية العامة في اطار البنود التالية : "تقرير مجلس الأمن" و "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" و "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" و "الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، ومبادرات السلم" و "مسألة ناميبيا" و "الحالة في الشرق الأوسط" و "قضية فلسطين" و "مسألة قبرص" و "نزع السلاح العام الكامل" و "وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" و "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي" ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) بيير - لوي - بلان

مرفق

النتائج التي خلص إليها رؤساء دول أو حكومات الدول الاثنتى عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لدى انعقاد المجلس الأوروبي في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ في مدينة ستراسبورغ بفرنسا

أولا - التعاون السياسي الأوروبي

١ - ناقش المجلس الأوروبي مواضيع التعاون السياسي التالية :

(أ) أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ؛
(ب) الشرق الأوسط ؛
(ج) لبنان ؛
(د) المؤتمر الأوروبي العربي ؛
(هـ) الجنوب الافريقي ؛
(و) اثيوبيا ؛
(ز) شيلي ؛
(ح) أمريكا الوسطى .

واعتمد المجلس البيانات الواردة أدناه .

٢ - قبرص

أعرب المجلس الأوروبي عن قلقه العميق لأن التقسيم المأسوي لقبرص ، وهو بلد ينتمي إلى الأسرة الأوروبية ، باق على حاله وذلك رغم الجهود المتجددة التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة خلال ١٥ شهرا .

وكرر المجلس أيضا نداءه إلى كافة الأطراف بالتعاون مع السيد بيريز دى كوبيار وممثله في المنطقة للتغلب على كافة العقبات التي تحول دون مواصلة الحوار . وطلب إليهم عدم إضاعة تلك الفرصة لتحقيق تسوية عادلة ودائمة تصون وحدة قبرص واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

٣ - حقوق الإنسان

وأحاط المجلس الأوروبي علما بتقرير اللجنة السياسية الذي ورد فيه ملخص عن الأنشطة التي اضطلع بها الاثنا عشر في مجال حقوق الانسان خلال سنة ١٩٨٩ . واعتمد ، بهذا الصدد ، نص نشرة صحفية .

ثانيا - بيان بشأن أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية

تفرض التغيرات الحاصلة في منطقة أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية نفسها بقوة أكبر يوما بعد يوم . ويتم في كافة أنحاء تلك المنطقة الاعراب عن طموح قوي إلى الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والرخاء والعدالة الاجتماعية والسلم . ويبدي الشعب بوضوح ارادته في تقرير مصيره بنفسه واختيار الطريق الذي يريد لتحقيق التنمية . ولولا سياسة الانفتاح والاصلاح التي يتبعها السيد غورباتشوف لما كانت تلك التطورات العميقة والسريعة ممكنة .

ونحن ، إذ نعرب عن مشاعر شعب الاتحاد كله ، يغمرنا فرح شديد للتطورات الحاصلة . وندرك أننا نعيش أحداثا تاريخية لا شك أنها أهم الاحداث منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية . ولقد أسهم نجاح الاتحاد الأوروبي القوي والدينامي ، وما تتسم به عملية المؤتمر المعني بالسلم والتعاون في أوروبا من حيوية ، والاستقرار في ميدان الأمن ، الذي تشارك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا فيها هذا كله أسهم اسهاما كبيرا في مجرى تلك الأحداث .

وتدعو تلك التغيرات الى الأمل في أنه يمكن التغلب على الفرقة في أوروبا وفقا لأهداف وثيقة هلسنكي الختامية التي تلتمس إقامة علاقات جديدة بين البلدان الأوروبية سواء في ميدان الأمن والتعاون الاقتصادي والتقني أو على الصعيد البشري ، وذلك باتباع نهج شامل ومتوازن واستنادا الى مجموعة من المبادئ التي تحتفظ بقيمتها كاملة غير منقوصة .

ونحن نسعى الى تعزيز حالة السلم في أوروبا ، ففي ظلها سيسترجع الشعب الالماني وحدته من خلال تقرير مصيره بحرية . وينبغي أن تتم تلك العملية في إطار حواري وتعاوني بين الشرق والغرب في جو من السلم والديمقراطية ومع الاحترام الكامل للاتفاقات والمعاهدات ذات الصلة ولكافة المبادئ المبينة في وثيقة هلسنكي الختامية . ويجب أيضا أن تتم تلك العملية من منظور التكامل الأوروبي .

ولقد بدأت تتحقق الآن الآمال التي أفصحنا عنها قبل سنة في إعـــلان رودس . إذ يعتبر التقدم المحرز في المفاوضات الجارية بشأن نزع السلاح التقليدي والكيمـــاوي ، وفي تحقيق مزيد من الحرية في انتقال الأفراد والأفكار ، وتأكيد ضمان احترام حقـــوق الانسان والحريات الأساسية ، وفي الاتفاقات المختلفة المبرمة بين الاتحاد وبعض تلـــك البلدان ، هذه كلها بسبيلها الى تغيير جو العلاقات في أوروبا تغيرا كبيرا .

ويعرب المجلس الأوروبي عن ايمانه ، في ظل الظروف الراهنة ، بأنه يجب على كل فرد أن يبدي الآن أكثر من أي وقت مضى ، شعورا قويا بالمسؤولية . ويجب ألاّ تتـــم التغيرات والتحولات الضرورية على حساب الاستقرار في اوروبا ، وإنما يجب ، علـــى النقيض من ذلك ، أن تسهم في تعزيز هذا الاستقرار .

ليس غرض الاتحاد والدول الأعضاء فيه ، أن ينال طرف واحد فقط مزية من الأوضـــاع الراهنة ، ولكن هو على النقيض من ذلك يرغب في تقديم الدعم الى تلك البلدان التـــي بدأت طريق التغير الديمقراطي . وإنما يجري بجعله يأسف أكثر للبلدان التي ما زالـــت تلك العملية تواجه العقبات في طريقها .

ويدرك الاتحاد والدول الأعضاء فيه ادراكا كاملا المسؤولية المشتركة التي تقـــع على عاتقه في تلك المرحلة الحاسمة من تاريخ أوروبا . وهو على استعداد لإقامة علاقـــات أوثق وأقوى تقوم على تكثيف الحوار السياسي وزيادة التعاون في كافة المجالات مـــع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبلدان الأخرى في اوروبا الوسطى وأوروبـــا الشرقية ، ومع يوغوسلافيا ، طالما التزمت تلك البلدان باتخاذ هذا المسار . ولقـــد قرر الاتحاد ، بصورة خاصة ، تقديم الدعم للاصلاحات الاقتصادية التي باشرت فيها تلـــك البلدان وذلك بالمساهمة ، متعاونا في ذلك مع شركائه الغربيين ، في إقامة اقتصادات قويمة ومزدهرة في إطار الهياكل الملائمة .

ولقد خلص المجلس الاوروبي الى نتائج توضح هذه النية .

ويعرب الاتحاد عن استعداده لإقامة أشكال تعاون أوثق أيضا مع تلك البلدان فـــي المستقبل وفقا لما يحدث من تطورات .

وفي هذه الأوقات التي تشهد تغيرات سريعة وعميقة ، يمثل الاتحاد مرجعا ومحور تأشير ويجب أن يبقى كذلك . فهو ما زال يشكل الحجر الاساسي في صرح أوروبي جديد ، وهو باستعداده للانفتاح يشكل منطلقا لتحقيق التوازن الأوروبي في المستقبل . على أن ما يزيد في ضمان هذا التوازن ، وجود تطور موازٍ لدور مجلس أوروبا ، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، وعملية المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في أوروبا .

وعلى ذلك ، يجب المضي قدما في بناء الاتحاد : إن بناء الاتحاد الأوروبي سيتيح مواصلة إقامة سلسلة من العلاقات الفعالة والمتوائمة مع البلدان الأوروبية الاخرى .

ثالثا - بيان عن الشرق الأوسط

يود المجلس الأوروبي أن يؤكد من جديد الحاجة الماسة الى التوصل لتسوية سياسية للصراع العربي - الاسرائيلي . ويشير المجلس في هذا الصدد إلى أن موقف الأعضاء الاثني عشر قد أوضحه بجلاء إعلان مدريد الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ وهذا الإعلان لا يزال ساريا بالكامل بجميع العناصر التي يتألف منها .

بهذه الروح ، وفي إطار الضمانات المحددة في إعلان مدريد أيدت الدول الاثنتا عشر اقتراح إجراء انتخابات في الاراضي المحتلة ، كما أنهم يشجعون الجهود الرامية إلى عقد حوار بين الأطراف المعنية مباشرة ، مشيرين في ذلك إلى الجهود التي ما برحوا يبذلونها في سبيل هذه الغاية انطلاقا من احترامهم للمبادئ التي يسترشدون بها في سعيهم نحو تسوية ، وآية ذلك هو البعثة التي اضطلع بها مؤخرا الوزراء الثلاثة .

إن المجلس الأوروبي ، إذ يعرب عن بالغ القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في الاراضي المحتلة ، وإذ يشير إلى ضرورة أن تتقيد الدولة المحتلة تقيدا صارما بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة التي لم تلتزم بها التزاما واضحا في مجالات أساسية من قبيل التعليم والصحة ، إنما يشجب التدهور المطرد في الحالة القائمة بالأراضي المحتلة مما يخلف آثارا فادحة على الاحوال المعيشية لأهلها وبما يضر بصورة مستمرة بمستقبل المجتمع الفلسطيني ويحول دون تنمية الاراضي اقتصاديا واجتماعيا .

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مصممون على أن يكفلوا زيادة كبيرة في معوناتهم المقدمة إلى سكان تلك الأراضي وفي إطار اتفاقية ١٩٩٠/١٩٩٣ الثلاثية

الجديدة ، فلسوف يواصل الاتحاد معوناته ويزيدها لصالح الفلسطينيين عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (اونروا) ، وهي المعونة التي ما برحت تزيد منذ عام ١٩٧١ على ٣٨٨ مليون وحدة نقدية أوروبية . ويرغب الاتحاد في رؤية أنشطة الاونروا وقد تم تنفيذها بغير عقبات . وخلال الفترة نفسها فإن المجلس الأوروبي يقر بين أهدافه ، مضاعفة المعونة المباشرة من جانب المجلس التي وصلت منذ عام ١٩٨١ إلى ٣٣ مليون وحدة نقدية أوروبية مما يوضح عزم الاتحاد على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأراضي المحتلة ، مع المساعدة على صون المستقبل المشترك للشعب الفلسطيني بفضل جهود الاتحاد المبذولة في مجال الصحة والتعليم ، إضافة إلى دعمه المؤسسات الفلسطينية المحلية .

رابعا - بيان عن لبنان

إن المجلس الأوروبي ، إذ يشعر ببالغ القلق إزاء التطورات التي استجدت مؤخرا في لبنان ، ونجم عنها المزيد من الخطر الذي يتهدد استمرار وحدة البلاد ، إنما يؤكد من جديد التزامه بتنفيذ اتفاقات الطائف ، كما يعرب عن قناعته بأنه لا بديل ، في ظل الظروف الحاضرة ، عن عملية المصالحة الوطنية والسلم المطروحة في تلك الاتفاقات .

من هنا يدعو المجلس الأوروبي جميع الأطراف المعنية كي تولي دعمها لتلك الأهداف بما يتيح التوصل إليها من خلال الحوار والتشاور دون اللجوء إلى وسائل العنف ، على أن يكون للحفاظ على وقف إطلاق النار الأسبقية الأولى .

ويعرب المجلس الأوروبي عن مساندته النظام الدستوري في لبنان ممثلا . في رئيس الجمهورية والحكومة التي عيّنها بما يكفل استعادة لبنان سيادته واستقلاله ووحدته وسلامته الاقليمية بما يتفق وطموحات سكانه جميعا . على أن هذه العملية إنما تنطوي على سحب جميع أشكال الوجود العسكري الأجنبي بحيث يصبح شعب لبنان سيدا في بلاده بغير منازع كذلك يشير المجلس إلى الدور البالغ الإيجابية الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

خامسا - بيان حول المؤتمر العربي - الأوروبي

يعرب المجلس الأوروبي عن رغبته في تعزيز الروابط التي توحد بين الاثني عشر وبين العالم العربي على جانبي البحر الأبيض المتوسط . وبهذه الروح تم تنظيم مؤتمر

من المقرر أن يجتمع في باريس يومي ٢١ و ٢٢ كانون الاول/ديسمبر غايته أن يكفل زخما جديدا للحوار العربي - الاوروبي تعزيزا وتطويرا للتعاون بين الجانبين .

سادسا - إعلان الاثني عشر بشأن الجنوب الافريقي

ما برح الجنوب الافريقي ، طيلة عام ، مسرحا لتطورات بلغت من الاهمية بحيث تحوز باستمرار اهتمام الاثني عشر .

وأبرز هذه الاهتمامات هي ناميبيا ، فمنذ حوالي عام جاء توقيع اتفاقات نيويورك لتفتح الباب أمام تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ على النحو الذي ظل يرجوه الاثنا عشر . وما برحت عملية الانتقال تسير حتى الآن كما اتضح بطريقة مرضية ويرغب الاثنا عشر في أن يعربوا بهذه المناسبة عن تقديرهم للدور الحيوي الذي يضطلع به الامين العام للامم المتحدة وممثله الخاص لناميبيا . ولقد جاءت أول انتخابات سليمة وحرة لتتيح تعيين جمعية تأسيسية تعبر بحق عن رغبات الشعب الناميبي . وها هي أسس قيام دولة جديدة تتجسد ماثلة أمام أعيننا على أن احتياجات ناميبيا المستقلة ستكون كبيرة . والاتحاد ودوله الاعضاء على استعداد بالفعل للإسهام في تلبية هذه الاحتياجات من خلال برامج المعونة الملائمة وسوف يأتي هذا الجهد إضافة إلى المساعدات المزمع تقديمها من جانب الدول الاعضاء كافة على مستوى ثنائي .

كما ستلقى ناميبيا ترحيبا للانضمام إلى اتفاقية لومي الجديدة فور أن تعرب عن رغبتها في ذلك . وقد أوضح الثلاثي الوزاري هذا الموقف بالفعل لممثلي الدول الافريقية ودول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادي في الاجتماع الوزاري الذي عقدوه مؤخرا لمناقشة مسألة الجنوب الافريقي .

وقد تحقق أيضا قدر من التقدم في عملية المصالحة الوطنية في أنغولا وموزامبيق حيث جرت الإفادة من وجود مناخ دولي إيجابي ، بفضل الشجاعة والتصميم من جانب القائمين على أمر هاتين الدولتين ، بغية إحراز أشواط ملموسة من التقدم على طريق السلم . وقد جاءت البعثة التي اضطلع بها مؤخرا إلى أنغولا مديروا الإدارات السياسية في دول الاتحاد الاوروبي الثلاث ، لتفصح عن الإرادة الحقيقية لزعماء ذلك البلد لوضع حد للصراع الذي ما برح لسنوات طالت يعوق التنمية الاقتصادية والرفاهية لشعبه .

لقد عقد الاتحاد ودوله الاعضاء العزم على أن تواكب هذه التطورات جهود من شأنها المساعدة على إعادة التعمير والتنمية في البلدين المذكورين . أخيرا ، جاء ارتقاء الرئيس دي كلارك السلطة في جنوب افريقيا وما أعقب ذلك من صدور قوانين العفو العديدة في ظل قدر من حرية التعبير ليكون موضع ترحيب الاثني عشر . بيد أن هذه التدابير لا تزال قاصرة بالنسبة للمهمة الجسيمة المطلوب الاضطلاع بها لتقويض أسس الفصل العنصري . ومن هنا يبقى الهدف الرئيسي للاثني عشر ممثلا في التوصل بالوسائل السلمية ، إلى نظام ديمقراطي ومتعدد الاعراق في جنوب افريقيا . وهم يساندون في هذا الصدد أي عملية من شأنها أن تفضي بسرعة إلى وقف العنف من سائر الاطراف ، وإقامة حوار بين الاطراف ، باعتبار أن السبيل الوحيد المفضي إلى تسوية دائمة هو عقد مفاوضات موسعة يشارك فيها القادة الحقيقيون للعناصر المختلفة التي يتألف منها شعب جنوب افريقيا . وعليه يأتي مؤتمر : من أجل مستقبل ديمقراطي ، المنعقد في جوهانسبرغ من ٩ إلى ١٢ كانون الاول/ديسمبر خطوة في الاتجاه الصحيح .

وفي هذا الصدد ، أشار الاتحاد ودوله الاعضاء إلى دعمهم برنامج التدابير الإيجابية الموجه نحو مساعدة ضحايا الفصل العنصري . وفي سبيل الاستعداد للتطورات التي لا مهرب من وقوعها في جنوب افريقيا ، فلسوف يتم تعزيز هذا البرنامج عبر السنتين القادمتين من خلال تقديم منح جديدة للدراسة في جامعات أوروبا وفي الجامعات المتعددة الاعراق في جنوب افريقيا . ويقصد هذا الإجراء إلى تسهيل التفاعل المتبادل بين الجماعات المختلفة ، مع إتاحة السبيل أمام أفقر افرادها كي يحصّلوا مستوى أفضل من التعليم ، ومن ثم المساهمة في تدريب المهارات التي ستدعو الحاجة الماسة إليها في جنوب افريقيا المتعددة الاعراق في الاجل المتوسط .

وفضلا عن ذلك ، قرر الاتحاد ودوله الاعضاء مواصلة الضغوط التي يباشرونها على سلطات جنوب افريقيا بما يتيح تعزيز التغييرات العميقة والجذرية التي ما برحوا يطالبون بها ، على أن يعاد النظر في هذه الضغوط عندما تلوح قرينة واضحة تشير إلى تنفيذ تلك التغييرات .

إن جنوب افريقيا ، متحررة من التمييز العنصري ، ويتاح فيها لجميع أهلها أن يعيشوا في ظل السلم والوئام وقد نعموا بحقوق متساوية ، ليست يوتوبيا بعيدة المنال . إن تحقيقها سيكون من الاهمية بمكان بالنسبة للسلم والاستقرار والامن والتطور الاقتصادي للمنطقة بأسرها ، بل سيتيح لجنوب افريقيا أن تتبوأ من جديد مكانها اللائق بها وسط المجتمع الدولي .

سابعا - بيان بشأن إثيوبيا

يرحب المجلس الاوروبي بالخطوات المتخذة للتقدم نحو إيجاد حلول بالتفاوض ، كما يعرب عن قناعته بأنه ما من شيء يمكن أن ينهي النزاع غير عقد اتفاق سياسي بين جميع الأطراف . ولذا يدعو المجلس الاوروبي الأطراف المعنية إلى متابعة المفاوضات للتوصل بالسرعة الممكنة إلى تسوية مقبولة لدى الجميع ، بروح من المصالحة الوطنية .

ويعرب المجلس الاوروبي عن قلقه الشديد لخطورة نقص الاغذية الذي يصيب المناطق الشمالية - وخاصة اريتريا وتيغري - والذي يهدد حياة الملايين من الناس .

ويؤكد المجلس تصميم الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء على نجدة السكان الذين أصبحوا ضحايا للمجاعة . كما يحث جميع الأطراف المعنية على ألاّ تعرقل توريد وتوزيع المساعدات الإنسانية ومعونات الطوارئ في المناطق المنكوبة بل على العكس أن تيسرها ، وذلك بالتعاون مع وكالات الامم المتحدة وبرنامج الاغذية العالمي ولجنة الصليب الاحمر الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية .

ثامنا - بيان في عشية الانتخابات العامة في شيلي ، ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩

إن المجلس الاوروبي ، الذي ما برح يعرب دائما عن رغبته في استعادة الحرية في شيلي ، ينظر إلى الموقف في ذاك البلد بكل أمل .

إذ تبين نتائج الاستفتاء الشعبي الذي جرى في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ بكل وضوح إرادة الشعب في وضع حد لستة عشر عاما من الحكم العسكري وتجديد تقاليده الديمقراطية .

والمجلس الاوروبي يرحب اليوم بالاحتمالات التي تتيحها الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، في نهاية عملية لا بد لها أن تفضي في النهاية إلى العودة إلى دولة تقوم على القانون .

وقد زود الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء الشعب الشيلي فعلاً بالمساعدات في مختلف القطاعات . كما يكرر المجلس الاوروبي عزمه على الإسهام في تنمية شيلي

الديمقراطية اقتصاديا واجتماعيا ، وخاصة ضمن إطار اتفاق للتعاون يعقد في المستقبل بين الاتحاد الأوروبي وهذا البلد .

تاسعا - بيان بشأن أمريكا الوسطى

يرى المجلس الأوروبي ، الذي يقلقه تجدد التوترات في أمريكا الوسطى ولا سيما انتشار العنف مؤخرا في السلفادور ، أن الحل السلمي الذي يتفق ومطامح شعوب المنطقة لا يمكن أن يتأتى إلا عن طريق إجراء حوار وضمان حقوق الإنسان واحترام الديمقراطية . وبهذه الروح إنما يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف في المنطقة ، الى أن تعمل جاهدة على استئناف عملية السلام الإقليمية القائمة على إتفاق اسكويبولاس .

عاشرا - بيان صحفي بشأن نشاط الدول الاثنتي عشرة في ميدان حقوق الإنسان

إن التعاون في ميدان حقوق الإنسان ، الذي أدى في السابق في عام ١٩٨٦ إلى إعلان وزاري وفي عام ١٩٨٧ إلى إنشاء فريق عامل خاص وفقا لرغبات البرلمان الأوروبي ، ما برح في ازدياد خلال عام ١٩٨٩ .

فقد كانت تلك السنة سنة تناقضات في مجال حقوق الإنسان ، تتسم بإحراز تقدم ولا سيما في بعض بلدان أوروبا الشرقية ، لكنها تتسم أيضا بخيبات أمل وباستمرار المواقف المقلقة . وإزاء هذه الأحداث ، أفصحت الدول الاثنتي عشرة عن رأيها بصوت عال . وما الكلمات التي ألقتها هذه الدول في المحافل الدولية ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة ، حيث شاركت في شهر شباط/فبراير الماضي في مناقشات لجنة حقوق الإنسان بشكل جماعي ، لأول مرة فضلا عن المواقف التي تبنتها واتخذت شكل إعلانات ، إلا شاهد على رغبتها في الرد على هذه المواقف بغض النظر عن القارة التي نشأت فيها هذه المواقف . وقد أعلن في بعض الحالات (جمهورية إيران الإسلامية ورومانيا والصين وبنما) عن التدابير المتخذة .

وأصبحت مسألة حقوق الإنسان عنصرا هاما في الحوار والتعاون الجاريين مع البلدان النامية . إذ أن احترام حقوق الإنسان أساسي بالنسبة للتنمية المستمرة .

كما اتخذت إجراءات في ميدان حقوق الإنسان عن طريق القيام بمبادرات عديدة خلال السنة إزاء حكومات عديدة ، وغالبا ما كان يتم ذلك عن طريق سفير الرئاسة أو

رؤساء البعثات الذين يشكلون "الهيئة الثلاثية" . وبقيت معظم هذه المبادرات سرية لضمان فعاليتها . وكان الغرض من بعض هذه المبادرات حماية أو إنقاذ الأشخاص الذين كانوا ضحايا المعاملة التعسفية أو التمييز العنصري ولا سيما الفصل العنصري . وثمة مبادرات أخرى كانت دليلا على قلق أعضاء الاتحاد الأوروبي بشأن بعض انتهاكات حقوق الإنسان التي تتصف بالخطورة بوجه خاص (كالإعدام بعد محاكمة صورية والتعذيب ، والاعتقالات التعسفية) .

ومما أدى أيضا إلى قيام الدول الاثنتي عشرة بإجراءات مشتركة اعتماد إجراء خاص في عام ١٩٨٨ في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، مكّن من لفت النظر إلى الحالات التي لا تُحترم فيها حقوق الإنسان في أوروبا كما مكّن من الإسهام في حلها عن طريق إجراء حوار بين الدول . وهكذا تدخلت الرئاسة ، مستخدمة هذا الإجراء ، في العديد من المناسبات في عام ١٩٨٩ في أربعة من بلدان أوروبا الشرقية .

إن التنسيق بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يرافقه تحسن تعاون فوري بين بعثاتها في البلدان التي تُنتهك فيها الحريات الأساسية ، كما أن هذا التنسيق يعتمد باطراد على ذلك .

وقد وُجّه اهتمام خاص إلى مسائل وقرارات البرلمان الأوروبي المتعلقة بحقوق الإنسان .

وبوجه الإجمال ، فإن الإجراءات المتخذة من جانب الاتحاد ودوله الأعضاء في عام ١٩٨٩ في مجال حقوق الإنسان تمثل مرحلة جديدة من التزامها المشترك باحترام حقوق الإنسان .

- - - - -